

الفصل الثامن:
النقود والبنوك المركزية والتجارية

الفصل الثامن
النقود والبنوك المركزية والتجارية[1]

مدخل:

أصبحت النقود جزءًا مهمًّا في حياة الإنسان؛ إذ لا يستطيع أحد اليوم أن يتصور كيف تسير الحياة بدون النقود، وقد عاشت المجتمعات الإنسانية البدائية حياة بسيطة تعتمد علىٰ الصيد بالدرجة الأولىٰ، ثم اكتشفت الزراعة، وبعدها توجه المجتمع البشري نحو التخصص وتقسيم العمل، وترتب علىٰ ذلك وجود فائض في الإنتاج لدىٰ بعض قطاعات المجتمع، أدىٰ إلىٰ تبادل بعضها ببعض، وهو ما يعرف اقتصاديًّا بالمقايضة. ومع اتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل، ونمو الأنشطة الاقتصادية؛ ظهرت عيوب المقايضة، وعجزها عن الوفاء باحتياجات المجتمع البشري، ومن هذه العيوب:

١- صعوبة التوافق المزدوج للرغبات بين أطراف التبادل في ظل المقايضة، وانعدام النقود كوسيط للتبادل جعل الناس يواجهون صعوبة في الحصول علىٰ احتياجاتهم من السلع؛ لأن كل شخص لديه سلعة أو سلع معينة يريد

(١) انظر مقرر النقود والبنوك، لزهير الزيدي، جامعة ديالىٰ، نسخة إلكترونية.

جعلها ثمنًا لسلع يحتاجها؛ لا يتحقق مراده بمجرد الحصول علىٰ الشخص الذي تتوافر لديه هذه السلع التي يريد، إذ لا بد أن يكون الطرف الآخر أيضًا لديه الرغبة في قبول هذه السلعة ومقايضتها بما لديه، فمثلا: لو وجد لدىٰ شخص فائض من القمح، ويرغب في الحصول علىٰ اللحم، فقد يجد صعوبة في الحصول علىٰ شخص يملك اللحم ولديه في الوقت نفسه الرغبة في الحصول علىٰ القمح.

٢- عدم صلاحية المقايضة مقياسًا للقيمة، ففي ظل المقايضة يصعب تقدير قيم السلع المتبادلة؛ لاختلاف أنواعها ومقاديرها، وبالتالي عدم وجود معيار منضبط يحدد قيم السلع بدقة، فمعيار حاجة المقايض للسلعة لا يكفي؛ لأنه يؤدي إلىٰ تفاوت كبير تقدير قيم السلع.

٣- صعوبة التجزئة في المقايضة حيث يصعب تجزئة السلع التي تقدم ثمنًا لما يريد أن يحصل عليه المقايض من السلع الأخرىٰ، فمثلا: لو كان لدىٰ شخص جملًا ويريد أن يحصل علىٰ شيء يسير من القمح فإن الجمل لا يمكن تجزئته.

٤- صعوبة الادخار؛ ففي نظام المقايضة يصعب حفظ الثروة وادخارها علىٰ شكل سلع، وليس من السهل ادخار كم هائل من السلع، خاصة وأن بعض السلع غير قابل للتخزين لمدة طويلة.

هذه الصعوبات التي صاحبت المقايضة، أدت بشكل ضروري إلىٰ ظهور وسيط أفضل للتبادل سالم من عيوب المقايضة.

تعريف النقود الوصفي:

تُعرَّفُ النقود: أي بأنها شيء يلقىٰ قبولا عاما لكونه وسيلة لتسديد الديون، وقيل: إنها أي شيء يتم قبوله عموما بوصفه وسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون، وقيل: هي كل وسيلة تلزم بحكم القانون كل مشتر أو مدين استخدامها مقابل سلعة أو تسديد دين، وقيل: هي وسيلة قياس وتبادل للسلع الحقيقية، وقيل: هي أي موجود يقوم في آن واحد بأداء وظيفة وسيط للمبادلة ومقياس للقيم ومخزن للقيمة.

نستنتج من التعريفات السابقة أن الاقتصاديين يركزون في تعريفهم للنقود علىٰ وظائفها؛ فالنقود تمارس دورها في النشاط الاقتصادي من خلال خاصية هامة تتمتع بها علىٰ قبولها نظير السلعة؛ وهي عمومية القبول؛ بمعني استعداد كل فرد لقبولها نظير كل السلع التي يعرضها أو الخدمات التي يؤديها، وصفة القبول العام للنقود هي التي تخلق لها قيمة تبادلية، وهي التي تميزها عن الأشياء الأخرىٰ التي تحظىٰ بالقبول الخاص؛ كتذكرة القطار، أو قسيمة الشراء، فتلك لا تعد نقودًا؛ وذلك لمحدودية استخدامها، فكل ما يتمتع بقبول عام من كل أفراد المجتمع بكونه وسيطًا في مبادلة السلع والخدمات فهو نقود.



وظائف النقود:

للنقود وظائف كثيرة من أهمها:

١- **وسيط للتبادل**: وهذه الوظيفة من أهم وظائف النقود؛ لأنها تحقق التوافق بين رغبات البائع والمشتري بخلاف المقايضة.

٢- **أنها مقياس للقيمة**: فمن خلال النقود تحدد قيم السلع، ويعرف أطراف التبادل أن كيلو واحد من التمر يساوي ثلاثة كيلو جرامات من الموز.

٣- **أنها مستودع للقيمة**: فهي مستودع تحفظ فيه القيمة الشرائية من حين الحصول عليها إلىٰ وقت إنفاقها.

٤- **أنها أداة للمدفوعات الآجلة**: حيث سهلت عملية البيع الآجل علىٰ أن يتم الدفع في فترات لاحقة.

٥- **أنها أداة للتأثير علىٰ مستوىٰ النشاط الاقتصادي**: ويقصد بهذه الوظيفة أن للنقود تأثيرًا علىٰ حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، كذلك فلها دور في توجيه المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي؛ وذلك من خلال التأثير علىٰ العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها.

٦- **النقود أداة لإعادة توزيع الدخل**: تعمل النقود من خلال التغير الحاصل في قيمتها (تغير القوة الشرائية) علىٰ إعادة توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع والقطاعات الاقتصادية؛ ففي حالة ارتفاع الأسعار فإن أصحاب الدخل المحدود وأصحاب الأجور والرواتب والدائنين والمدخرين ستنخفض ثرواتهم بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يعني انخفاض في دخولهم الحقيقية.

٧- **النقود أداة للهيمنة الاقتصادية:** تُعد النقود قوة تمنح حائزيها قدرة فرض رغباتهم على بقية الوحدات الاقتصادية على المستوى المحلي وعلى اقتصاديات الدول على المستوى الدولي؛ كسيطرة البنوك على عمليات الإقراض، وبالتالي السيطرة على النشاطات الاقتصادية من خلال توجيه النقود نحو النشاط الاقتصادي الذي ترغب في تقويته (السيطرة الائتمانية)، كما ساعدت على تركز الهيمنة الاحتكارية للمشاريع الكبرى والاندماج كالشركات متعددة الجنسيات العملاقة حاليا، وأما على الصعيد الدولي - مثلا - سيطرة الجنيه الإسترليني على حركة الاقتصاد الدولي، ثم بعدها سيطرة الدولار وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على السياسات الدولية إلخ....

البنوك التجارية:

بدأت هذه البنوك في أوروبا بدايات متواضعة على يد الصيارفة والصاغة الذين كانوا يحتفظون بودائع التجار لحفظها من السرقة بمقابل مبالغ معينة من المال، ويقومون بتسليم المودعين إيصالات تدل على ملكيتهم لكمية من الذهب، وقد لاحظ الصيارفة أن الناس بدأوا يتداولون الإيصالات، وأن أكثر الودائع المعدنية بقيت في الخزائن من دون أن تسحب، وأن نسبة محدودة جدًّا من هذه الأموال تخرج ويتم تعويضها في شكل ودائع جديدة، ومع تزايد حجم هذه الودائع تطورت فكرة استثمار هذه الأموال المتكدسة لديهم؛ من خلال إقراضها لمن يحتاج إليها بفائدة معلومة، ولكي يضمن الصيارفة استمرار تدفق الأموال إليهم دفعوا فوائد

لأصحاب المدخرات، وفي نهاية المطاف تطورت هذه التعاملات بجهاز مصرف حديث أطلق عليه البنوك التجارية.

فالبنك التجاري يعتمد بشكل كبير علىٰ أموال المودعين، وهو يقرضها بآجال طويلة ويصعب تسييلها في حال الحاجة لها، وهي ممولة من أموال الحسابات الجارية، وهي أموال قد يلجأ المودعون إلىٰ سحبها في أي وقت من الأوقات، مما يعرض البنك للانهيار والإفلاس، ولذلك لا بد أن يوازن البنك بين المحافظة علىٰ قدر كاف من السيولة للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وبين السعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بتوظيف الفائض من السيولة المتاحة لديه من ودائع العملاء.



خلق النقود:

ومن المهم أن نلفت نظر القارئ إلىٰ خصيصة مهمة في البنوك التجارية، ألا وهي قدرتها علىٰ خلق النقود (توليد النقود)، والمقصود به تقديم الائتمان (أي القروض) للعملاء، وذلك من أرصدة الحسابات الجارية، فإذا تقدم عميل للبنك بطلب قرض، فإن البنك بعد قبول الطلب، يقدم له قرضًا من الحسابات الجارية، فيقوم العميل الجديد للبنك بفتح حساب جار في البنك (أو في بنك آخر) وهذا يسمىٰ بتوليد النقود، فمثلا: صاحب النقود الأول أودعها في البنك ثم يقوم البنك بإقراضها لعميل ثاني يقوم بإيداعها في حسابه ثم يقوم البنك مرة ثانية بإقراضها العميل ثالث يقوم أيضًا بإيداعها بحسابه وهكذا نجد أن المبلغ الأساس يتصرف فيه عدة أشخاص، وأن العمليات التجارية تتم بأضعاف المبلغ المودع في المرحلة الأولىٰ، مع ملاحظة احتفاظ البنك بنسبة معينة يفرضها عليه البنك المركزي.

وهي مسألة سهلت في هذا الزمن بسبب أن الناس يتعاملون بالعملات الإلكترونية (أي: النقود المحاسبية المبنية علىٰ القيود المصرفية)، وليس كما كان سابقًا بالنقود المعدنية، كالذهب والفضة، وهذا له تأثير مباشر علىٰ عرض النقود (كمية النقود) في البلد، وعلىٰ مستوىٰ الأسعار، وعلىٰ توزيع الثروة كما سبق بيانه في وظائف النقود.

المصارف الإسلامية:

نظرًا للملحوظات الشرعية علىٰ عمل البنوك التجارية؛ بدأت مجموعة من التجار والمفكرين بتعديل عمل البنوك التجارية لتتوافق مع الأحكام الشرعية للمعاملات، وقد بدأت المصارف الإسلامية نشاطها في عام ١٩٧٥م، عندما تأسس

بنك دبي الإسلامي بوصفه أول مصرف يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تتابعت بعده المصارف الإسلامية.

جدول[1] يوضح توزيع إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية حسب المناطق الجغرافية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢م مع نسبة التغير بين العامين.

المنطقة	٢٠١١	٢٠١٢	نسبة التغيير
دول مجلس التعاون الخليجي	٤١١.١	٤٣٤.٥	٥.٧٪
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (عدا دول مجلس التعاون)	٤٦٢.٦	٥٩٠.٦	٢٧.٧٪
دول جنوب الصحراء	١٤.٥	١٦.٩	١٦.٦٪
آسيا	١٤٤.٨	١٧١.٨	١٨.٦٪
أخرىٰ	٤٢.٩	٥٩.٨	٣٩.٦٪
المجموع	١٠٧٥.٩	١٢٧٣.٦	١٨.٤٪

ومن أبرز وجوه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية قيامها علىٰ أساس تحريم التعامل بالفائدة علىٰ القروض، واستبدالها بمنتجات تقوم إما علىٰ المشاركة أو المضاربة أو التورق، ومع كثرة الجهود المبذولة في تصحيح عمل البنوك التجارية إلىٰ الطريقة الإسلامية، فهناك مكاسب كثيرة، ولكن هناك بعض الملحوظات التي ما تزال تشوب عمل البنوك الإسلامية، وتتفاوت تلك البنوك في مدىٰ التزامها في تطبيق المعايير الشرعية.

(١) المصدر: بنوك مركزية، مؤسسات فردية، زاوية المصرفي، KFHR.

شكل بياني يوضح توزيع أصول التمويل الإسلامي في العالم حسب نوع النشاط.

الخدمات المصرفية:

من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك:

- **قبول الودائع**: تقوم البنوك بقبول أنواع متعددة من الودائع، مثل الودائع تحت الطلب، وهي ما يسمىٰ بالحسابات الجارية، وهذا النوع من الودائع يمكن المودع من سحب أمواله، أو جزء منها في أي وقت شاء، لكنه لا يحصل علىٰ فائدة مقابل هذا الإيداع، بل ربما قد يدفع رسوما للبنك مقابل هذه الخدمة، والمصارف الإسلامية لا تختلف عن البنوك التجارية بهذا النوع من الحسابات. ومن الودائع لدىٰ البنوك: الودائع لأجل: وهي ودائع لا يتمكن المودع من سحبها إلا بعد مرور مدة زمنية لا تقل عن سنة في الغالب، وتعطي البنوك فوائد مقابل هذا النوع من الودائع، أما المصارف الإسلامية فتقبل هذا النوع من الودائع كعقد مضاربة بحيث يقوم البنك أو طرف آخر باستثمارها مضاربة، ومن ثم اقتسام الأرباح، وتقوم البنوك التجارية بإعطاء أصحاب تلك الحسابات بطاقات مصرفية وشيكات للوصول إلىٰ أرصدتهم.

- **التمويل**: تقدم البنوك التمويل لجميع أفراد المجتمع (أفراد، قطاع الأعمال، حكومة). ويتم ذلك من خلال عدة طرق أشهرها: تقديم النقد مباشرة أو توفير خط ائتمان، والمقصود بخط الائتمان تمكين العميل من السحب من ذلك الخط حسب الاتفاق بينه وبين البنك، ويقسم البنك في ميزانيته حسب النشاطات: تجارية، صناعية، عقارية، استهلاكية، وغالب التمويلات التجارية والصناعية تتم

عن طريق آلية الاعتمادات المستندية، وغالب التمويلات الاستهلاكية تتم عن طريق القروض الشخصية، وبطاقات الائتمان، أما التمويل العقاري (ويسمىٰ الرهن العقاري) فهو منتج خاص بشراء العقارات والمكاتب والشقق؛ حيث يقوم البنك بتقديم قرض للعميل لشراء العقار، ويكون صك هذا العقار مرهونًا؛ ضمانًا للسداد.



- **الاعتمادات المستندية**: وهي إحدىٰ الخدمات التي تقدمها البنوك لخدمة المستوردين للبضائع من الدول الأجنبية؛ حيث يتعهد البنك بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المستوردة بعد تقديم المستندات التي تثبت أن البضاعة قد تم شحنها، وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات الشروط الاعتماد، ولا بد أن يقدم البنك المحلي هذه الخدمة من خلال التعامل مع بنك آخر في الدول التي يتم استيراد البضائع منها (يسمىٰ البنك المراسل)، والذي يحتسب قيمة البضائع في نهاية المطاف دينًا علىٰ البنك في دولة الاستيراد، ويتقاضىٰ عليه فائدة بطبيعة الحال، وتستطيع المصارف الإسلامية تقديم هذه الخدمة بشرط أن يكون الاعتماد مغطىٰ بالكامل، أي العميل يملك في حسابه مبلغ الاعتماد، فلا يحتاج إلىٰ قرض من البنك. ومن

الخيارات البديلة التي يمكن أن يقوم بها المصرف الإسلامي: قيام المصرف بشراء البضاعة من المورد وبيعها علىٰ العميل مرابحة بشروطه المقررة شرعًا.

- **خطابات الضمان**: تطلب الحكومات من المقاولين الذين تمت الموافقة لهم بتنفيذ مشروعات تنموية أن يقدموا خطابات ضمانات بنكية تمثل نسبة معينة من قيمة المشروع، وإذا لم يكن لدىٰ المتعهد بالمشروع سيولة كافية التغطية هذه النسبة يتم تسييل خطاب الضمان من البنك، وكثير من البنوك الإسلامية تقدم خدمة خطابات الضمان ويفرض رسمًا علىٰ الإصدار، وبعض العلماء يجيز ذلك، وبعضهم لا يرىٰ جواز أخذ الأجر علىٰ الضمان؛ خاصة إن دفع البنك التجاري عن المضمون، لأنه ينقلب فائدة علىٰ القرض.

- **خصم الأوراق التجارية أو السفاتج أو الكمبيالة**: والمقصود أن يشتري البنك الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بثمن عاجل، وهذا لا يجوز في الشريعة، ولذلك لا تقوم البنوك الإسلامية بهذه الخدمة.

- **بيع وشراء العملات**: وهي خدمة تقدمها كثير من البنوك، ولا فرق في ذلك بين البنوك التجارية والمصارف الإسلامية، ولكن المصارف الإسلامية تشترط التقابض يدًا بيد.

- **التحويلات النقدية**: تقوم البنوك سواء أكانت تجارية أو إسلامية بهذه الخدمة مقابل عمولة؛ حيث يتقاضىٰ البنك من العميل قيمة الحوالة، وعمولة الخدمة، مقابل قيامه بدفع مبلغ معين في مدينة أو بلد آخر.

- **الصناديق الاستثمارية**: تقدم بعض البنوك هذه الخدمات، والصندوق الاستثماري وعاء مالي (حسب نوع النشاط)، يشترك فيه مجموعة من المستثمرين،

ويدار بواسطة خبراء متخصصين غالبًا في البنك، ويقومون بدراسة أفضل خيارات الاستثمار للصندوق، لتحقيق أفضل عائد ممكن، ومثالها صناديق الأسهم، والعملات، والسندات، والسلع الدولية، والذهب.

- **البطاقات المصرفية**: مثل بطاقة الصراف الآلي التي تتيح للعميل إجراء العديد من العمليات المصرفية؛ كالتحويل والتسديد والسحب والشراء من حسابه الخاص، وهناك بطاقات ائتمانية يمنحها المصرف للعميل تتيح له أن يقترض بمبلغ معين الشراء مستلزماته، ومن ثم السداد لاحقًا علىٰ وفق معايير محددة سلفًا.

البنك المركزي:

هو مؤسسة مالية مركزية، غالبًا تكون مستقلة عن الحكومة، وتتولىٰ إدارة السياسة النقدية بما فيها سعر صرف العملة، وأسعار الفائدة، وكمية العرض الشامل للنقود، ومن أهم أدواره أنه البنك الذي تضع فيه الحكومة أموالها، وهو بنك البنوك التجارية، فهو الذي يصدر تراخيصها ويسمح بمنتجاتها، ويراقب أداءها، ويقوم بإقراضها، وفي بعض الدول يؤمن علىٰ الحسابات الجارية في البنوك. ومن أشهر الأمثلة: بنك إنكلترا (الأقدم عالميًّا)، وبنك الاحتياط الفدرالي (الأمريكي)، والبنك المركزي الأوربي (الأحدث من الكبار ١٩٩٨م).

مهام البنك المركزي:

١- مراقبة السياسة المالية والنقدية والائتمانية.

٢- الإشراف علىٰ البنوك التجارية، وتولي الرقابة عليها.

٣- إصدار العملة المحلية ومتابعة شؤونها وسعر الصرف.

٤- الاقتراض للحكومة (إصدار السندات).

٥- وضع السياسات والإجراءات لما سبق.

